مؤقت




مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

الجلسة **٣٨٧٨**
الأربعاء، ١٣ أيار/مايو ١٩٩٨، الساعة ١٢/٢٥
نيويورك

الرئيس:	السيد ماهوغو	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد فالي
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد أونانغا
	غامبيا	السيد توراي
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز - بيولي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة

98-85314

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر أيار/مايو، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد باسم المجلس، بالسيد هيساشي أوادا، الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، على اضطلاعه بمهام رئيس مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٨. وإنني على ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن التقدير العميق للسفير أوادا على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقِر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1998/386، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته البرتغال وسلوفينيا والسويد وفرنسا وكوستاريكا وكينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1998/376، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ من رئيسة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة موجهة إلى الأمين العام.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتنضم إلى هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، وكذلك بلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية - أيسلندا والنرويج.

يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد على دعمه القوي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وإعجابه بإنجازات تلك المحكمة منذ إنشائها بموجب قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣). فالولاية الهامة التي أناطها هذا المجلس بالمحكمة تقضي بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وهذه الولاية مسألة حيوية ليس لتجنب إمكانية إفلات الجناة من العقاب فحسب، ولكن أيضا لضمان التنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون ومن ثم دعم التسوية السلمية للحالة في يوغوسلافيا السابقة ككل.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح أن عمل المحكمة الدولية تكثف في الآونة الأخيرة. وقد اكتملت إحدى المحاكمات، وهي خاضعة للاستئناف. وفي محاكمة أخرى أقر المتهم بأنه مذنب وحُكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. وهناك أربع قضايا أخرى جارية. وحاليا يبلغ عدد الأشخاص الذين وجهت إليهم المحكمة علنا لوائح اتهام تضم ٦٠ شخصا، بينهم ٢٦ رهن الاحتجاز. وفي ذات الوقت نلاحظ مع القلق أن امتثال دول المنطقة لالتزاماتها بموجب القرار ٨٢٧ (١٩٩٣)، والمادة ٢٩ من القانون الأساسي للمحكمة، بأن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الدولية، لا يزال متفاوتا. والاتحاد الأوروبي يحث جميع الدول والكيانات في المنطقة على الوفاء بتعهداتها بأن تتعاون مع المحكمة.

ونظرا لزيادة حجم عمل المحكمة، لا غرو من أن الموارد القضائية المتوافرة لديها حاليا قد أصبحت تحت ضغوط شديدة. ورغم أن القانون الأساسي للمحكمة يكفل لجميع الذين يمثلون أمامها محاكمة عادلة وسريعة، ظل بعض الأشخاص المحتجزين في انتظار المحاكمة لفترة طويلة من الزمن. وإضافة دائرة محاكمة ثالثة في المحكمة الدولية، حسب طلب رئيس المحكمة، ستمكن من النظر على نحو أكثر كفاءة في القضايا المتراكمة أمام المحكمة. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد إنشاء دائرة المحاكمة

الثالثة وفقا لمشروع القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا الطلب الموجه إلى الأمين العام في مشروع القرار هذا بالعمل على تعزيز فعالية أداء المحكمة الدولية، ولا سيما بتوفير الموظفين والمرافق في الوقت المناسب. وفي هذا السياق يسعد الاتحاد الأوروبي أن يشير إلى افتتاح قاعة ثانية للمحكمة مؤخرا لإجراء المحاكمات، ويتوقع أيضا الانتهاء في المستقبل القريب من تشييد قاعة ثالثة للمحكمة. ونحن نؤكد مرة أخرى على أنه من الضروري أن توفر للمحكمة الموارد الكافية للاضطلاع بولايتها على نحو فعال وأن تتم إدارة موظفي المحكمة بكفاءة. وقد قدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مساهمات طوعية لمساعدة المحكمة على أداء مهامها. ونحن نعرب عن أملنا في أن تظل المحكمة تحصل على الدعم المالي اللازم، على الأقل عن طريق دفع المساهمات السنوية في حينها وبالكامل.

وأخيرا، أود أن أشدد أن القرار القاضي بزيادة عدد دوائر المحاكمة في المحكمة الدولية، بالإضافة إلى القرار الذي اتخذه المجلس في الشهر الماضي في القرار ١١٦٥ (١٩٩٨) لزيادة عدد دوائر المحاكمة في محكمة رواندا، يشيران معا إلى زيادة حرص المجتمع الدولي على أن يقدم للعدالة الأشخاص الذين يرتكبون جنايات خطيرة، مثل جرائم الحرب. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على تأييده القوي لإنشاء محكمة جنائية دولية في المؤتمر الدبلوماسي المزمع عقده في روما في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذه السنة. ويعتقد الاتحاد الأوروبي بقوة أن إنشاء هذه المحكمة لازم لتوفير آلية دائمة لمحاكمة الذين يرتكبون أفدح الجرائم التي تشكل شاغلا عالميا ولردع ارتكاب هذه الجرائم في المستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ساينز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في ٢٥ أيار/مايو من هذه السنة ستكون قد انقضت خمس سنوات منذ أن أنشأ المجلس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وتمثل هذه السنوات حقبة تاريخية بالنسبة لإقامة العدالة الدولية. فخلال هذه الفترة توطدت إدارة المحكمة، وتمت صياغة قانونها الأساسي، وجرى الاستماع إلى عدد قليل من القضايا ولكن له أهميته. وكان عمل المحكمة ذا أهمية فائقة لتطوير القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وأصبح الفقه القانوني للمحكمة سلطة مرجعية لتفسير القانون العرفي الدولي وحفز التطور المطرد لذلك القانون في المجالات التي لا تزال توجد فيها ثغرات من عدم الدقة.

ونلاحظ مع الارتياح على نحو خاص التقدم المحرز، في الممارسة والأحكام الإجرائية معا فيما يتعلق بحماية الضحايا والشهود وكذلك صحة التعريف والتكييف القانوني والتصنيف للجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات.

وعلاوة على ذلك فإن وفدي يعتقد أن وجود المحكمة في حد ذاته قد أعطى الزخم اللازم لإنشاء محكمة جنائية دولية. وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نجدد التزام كوستاريكا القوي بهدف إنشاء محكمة دولية دائمة، ومستقلة، ومحايدة، وفعالة في مؤتمر مفوضي الدول المزمع عقده في روما في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذه السنة. ونحن على اقتناع راسخ بأنه لن يتسنى للمجتمع الدولي أن يرفض ويدين على نحو قاطع وحقيقي أفدح الجرائم التي تصدم الضمير العالمي إلا بإنشاء هذه المحكمة. وبالمقارنة مع المحكمة المستقبلية، فإن المحكمتين الخاصتين اللتين أنشأهما مجلس الأمن لا تمثلان سوى دواء مسكّن مرحلي، وما يقومان به من دور يقتصر على مواجهة الحالات الطارئة التي تشكل تهديدات حقيقية للسلم والأمن الدوليين.

وكما أشار وفدي مرارا، نحن نعتبر العدالة عنصرا لازما للسلام. ونعتقد أنه لن تكون هناك مصالحة ما لم تنكشف الحقيقة للعيان، وأنه لا يمكن بناء مجتمع حر وديمقراطي عندما يفلت الجناة المجرمون من العقاب.

ونحن على اقتناع بأن الإفلات من العقاب يهدد السلام، لأنه يستثير الضحايا للانتقام ويزيد من صلف المعتدين. ولـذا نعتقد أن وجود هذه المحكمة عنصر لا غنى عنه لعملية السلام في البلقان.

وفي هذا السياق، فإن عدم التعاون مع المحكمة من جانب بعض الحكومات والسلطات المحلية والكيانات، مما يعتبر انتهاكا لالتزاماتها الدولية، يمثل فضيحة. ويجب على سلطات جمهورية صربسكا، واتحاد البوسنة والهرسك، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أن تمتثل لالتزاماتها الدولية. ولا مفر لسلطات هذه الكيانات من أن تعتقل المتهمين الموجودين في أقاليمها وتسلمهم إلى المحكمة. ولا يمكن لهذه الاعتقالات أن تتأخر أكثر مما تأخرت. ولا بد لهذه السلطات أيضا من أن تساعد في جمع الأدلة وأن تيسر مشاركة الشهود.

ويجب على هذه السلطات أيضا أن تسوق للعدالة جميع مرتكبي الجرائم المحتملين ممن لا يحاكمون في المحكمة الدولية. وينبغي ألا ننسى أن وجود المحكمة الدولية لا يعفي تلك السلطات من مسؤوليتها الأولية عن إقامة العدالة ومعاقبة الذين يثبت أنهم مذنبون.

وهناك مشكلة أخرى تتمثل في الحالة المالية للمحكمة ونقص موظفيها. وما من شك في أن المحكمة تحتاج إلى المزيد من الموارد وإلى زيادة موظفيها. وعلى السلطات المالية في الأمم المتحدة ووفودنا في اللجنة الخامسة أن تبذل المزيد من الجهود لكي تكفل للمحكمة الموارد اللازمة.

ولهذه الأسباب جميعها، لا يسع كوستاريكا إلا أن تلبي الطلب الذي وجهته المحكمة إلى مجلس الأمن عن طريق رئيستها، القاضية غابرييل كيرك ماكدونالد، بأن تُنشأ دائرة محاكمة ثالثة بغية الإسراع بمحاكمة جميع المتهمين الموجودين الآن رهن الاحتجاز. إن من المتطلبات الأساسية لتحقيق العدالة أن تكون سريعة. وفي ذلك الصدد، فإن القرار الذي سيتخذه المجلس اليوم يرمي ببساطة إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق المتهمين الأساسية. ومن ثم فقد اشتركنا في رعاية مشروع القرار، وسنصوت مؤيدين له.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي يشارك مشاركة كاملة في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي.

والبرتغال، بوصفها من بين متبني مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم، تؤكد مجددا دعمها الكامل للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فللمحكمة دور حيوي في الجهود الهامة التي يبذلها المجتمع الدولي لتوطيد دعائم السلام في يوغوسلافيا السابقة. وفي البوسنة اليوم تكفل قوة تثبيت الاستقرار بيئة آمنة لتنفيذ اتفاق السلام. وتستمر البرتغال في المشاركة بقوات في تلك القوة.

ولكن مجرد غياب الحرب لا يعني إرساء السلام. إن الممثل السامي، بعمله على تمهيد السبيل لإعادة البناء وإعادة التعمير في البوسنة، مسؤول عن مراقبة تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق السلام الذي تضطلع فيه بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وبوجه خاص فرقة عمل الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، بدور حيوي. وفي ذلك المجال أيضا، للبرتغال مراقبو شرطة في الميدان.

إلا أن عملية بناء السلم الطويلة هذه يجب أن تستند أيضا إلى المصالحة بين مختلف المجتمعات. وهنا يأتي دور المحكمة. فالمجتمع الدولي، في سعيه إلى تقديم مجرمي الحرب إلى المحاكمة وإدانتهم، عن طريق المحكمة، فإنه يضع الأساس للعدالة التي ستنمي بدورها الثقة والأمل في البوسنة وغيرها في يوغوسلافيا السابقة، حيث أصبح الجيران السابقون أعداء، وحيث يتعين على الأعداء السابقين أن يصبحوا الآن جيرانا من جديد.

وحتى تصبح العملية بأسرها فعالة، يجب تزويد المحكمة بالوسائل اللازمة لعملها، وهذا هو السبب وراء مشروع قرار اليوم. فقد طلبت رئيسة المحكمة، القاضية غابرييل كيرك ماكدونالد، عن طريق الأمين العام، أن ينشئ مجلس الأمن دائرة محاكمة ثالثة. وسيبت في ذلك مشروع القرار المعروض علينا. ونحن نؤيد بشدة منح المحكمة هذه الموارد الإضافية. وتتشرف البرتغال بأن لها قاضيا يعمل في المحكمة.

إن قرارات مجلس الأمن تطالب الدول بالتعاون الكامل مع المحكمة في الوفاء بولايتها. ونحن نؤيد بشدة المناشدات الرامية لذلك.

وأخيرا، أود أن أقول إن العمل الهام الذي تضطلع به هذه المحكمة والمحكمة الدولية لرواندا ما فتئ يعطي الدليل القوي على الحاجة لإنشاء محكمة دائمة تقدم إلى

العدالة مرتكبي جرائم الحرب ومرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة الأخرى. وستؤيد البرتغال بشدة إنشاء محكمة جنائية دولية هذا الصيف في روما.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية الإعراب عن تقدير وفدي الصادق لكم، يا سيدي، على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها إلى السفير أوادا بوصفه الرئيس السابق لمجلس الأمن.

إن وفدي سيصوت مؤيدا لمشروع القرار المعروض علينا والذي سيقضي بإنشاء دائرة محاكمة ثالثة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وسيقرر أيضا انتخاب ثلاثة قضاة إضافيين.

ويرى وفدي أن محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة متطلب أساسي من أجل المصالحة الحقيقية فيما بين المجموعات العرقية ومن أجل استعادة السلام وصونه في يوغوسلافيا السابقة.

وفي الوقت نفسه، ندرك أن التزايد المستمر لحجم العمل الذي تضطلع به المحكمة، خاصة في الأشهر العديدة الأخيرة، يجعل من الصعب على المحكمة أن تنجز أعمالها الهامة بفعالية. وتخلق هذه المشكلة صعوبات أمام الإسراع بمحاكمة المسؤولين عن المأساة والفظائع التي حدثت في يوغوسلافيا السابقة، وأيضا أمام كفالة تلقي المتهمين لمحاكمات عادلة وسريعة.

إن وفدي على اقتناع بأن إضافة دائرة محاكمة وقضاة بموجب أحكام مشروع القرار، فضلا عن بذل المحكمة لجهود إضافية لتحسين فعالية عملها، ستسهم في تذليل تلك الصعوبات.

وأخيرا، يرغب وفدي، باسم حكومة اليابان، في أن يشيد إشادة جمة بما اضطلعت به المحكمة حتى الآن من أعمال هامة وجادة، وأن يشدد على أهمية تعاون جميع الدول الكامل مع المحكمة وفقا لالتزاماتها بموجب القرار ذي الصلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد دالغرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، أود أن أقول إنني أتفق مع البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد اتسمت الحروب التي دارت في يوغوسلافيا السابقة بارتكاب جرائم بشعة تخالف القانون الإنساني الدولي، حيث كثيرا ما ارتكبت تلك الجرائم باسم السياسة المثيرة للاشمئزاز المعروفة بسياسة "التطهير العرقي". إن الجرائم مثل القتل الجماعي، والاغتصاب المنظم للنساء، والاحتجاز في ظروف بشعة، تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وللحيلولة دون تكرار تلك الجرائم، في منطقة البلقان أو في أي مكان آخر، لا بد من تقديم المسؤولين عنها للمحاكمة. وقد مثل إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩٣ مؤشرا هاما على تصميم المجتمع الدولي على وضع حد لهذه الجرائم.

إن عمل المحكمة الدولية يمثل أيضا عنصرا حيويا في العملية الأوسع لإحلال السلام والمصالحة في يوغوسلافيا السابقة، من المنظورين القصير المدى والبعيد المدى على حد سواء. إن إفلات الجناة من العقاب يولد استمرار الكراهية وعدم الثقة. وإقامة العدالة التي تتسم بالشفافية تمد الأجيال المقبلة بالوضوح والأمل، لذا لا بد من تقديم جميع المتهمين بجرائم الحرب إلى المحاكمة في لاهاي.

إن هذه هي الأسباب الرئيسية وراء دعم السويد القوي عبر السنين لأعمال المحكمة، سياسيا وماديا على حد سواء.

واليوم، من دواعي سرورنا العميق أن نرى تكثيفا في عمل المحكمة. وقد سررنا للغاية من زيادة عدد المتهمين الذين احتجزوا. ولكن لا بد لنا من أن نكون مستعدين أيضا لتكييف موارد المحكمة وفقا لذلك، حتى يتسنى تقديم المتهمين للمحاكمة بدون تأخير لا مبرر له. ومن الجلي أن عدد القضايا قد بلغ حدا نحتاج فيه إلى زيادة الموارد القضائية للمحكمة.

وقرار اليوم سوف يؤكد دعم المجلس القوي لأعمال ودور المحكمة الدولية. إن السويد، بما أنها ترأست الفريق العامل المعني بالمحاكم المخصصة، تشعر بالارتياح العميق

إذ أن المجلس سيتمكن من تلبية طلب المحكمة. وبإضافة دائرة محاكمة ثالثة سنيسر البت في القضايا المتراكمة بطريقة أسرع واستخدام موارد المحكمة، بما فيها قاعات المحاكمة الجديدة، على نحو أكثر فعالية.

وفي الختام، أود التشديد على أن قرار اليوم، فضلا عن القرار المماثل الذي اتخذه المجلس الشهر الماضي فيما يتعلق بمحكمة رواندا، يؤكد أيضا الحاجة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، بغية محاكمة مرتكبي أية جرائم من هذا النوع في المستقبل. وفي المؤتمر الدبلوماسي في روما هذا الصيف، يجب ألا نتردد في اتخاذ الخطوة التاريخية التي تتمثل في إنشاء تلك المحكمة.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مجلس الأمن، باعتماده مشروع القرار هذا الذي يقضي بتعديل النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سيؤكد مجددا التزامه بمحاسبة مرتكبي الجرائم العرقية الرهيبة التي شهدناها خلال الصراع في يوغوسلافيا السابقة. وذلك التزام ساندته الولايات المتحدة قولا وفعلا منذ إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قبل خمس سنوات.

ونود الإعراب عن تقديرنا لأعضاء الوفد السويدي لقيادتهم في النظر في مشروع القرار هذا.

ويسرنا أيما سرور أن نؤيد مشروع القرار هذا لأنه تأكيد للعمل الهام الذي أكملته المحكمة بالفعل وللمهمة المضنية التي تنتظرها. وزيادة قدرة المحكمة على نظر القضايا تؤكد النجاح الذي حققته حتى الآن. ففي العام الماضي شهدت المحكمة زيادة كبيرة في عدد الأشخاص المحتجزين. وأن قيام عدد كبير من هؤلاء المتهمين مؤخرا بتسليم أنفسهم طواعية يدل على تزايد الإدراك بأن العدالة لا مناص منها.

لكن، على الرغم من جهود المجتمع الدولي، وبصفة خاصة جهود المحكمة الدولية ذاتها، ما زال عدد من أسوأ الأشخاص سمعة الذين وجهت إليهم المحكمة لوائح اتهام طلقاء. ونناشد جميع الدول أن تزيد من تعاونها مع المحكمة لكفالة تقديم جميع الأشخاص الذين وجهت إليهم لوائح اتهام إلى العدالة بأسرع ما يمكن. وعلى الأشخاص الذين لم يحتجزوا حتى الآن أن يدركوا أنه لا يوجد ملاذ آمن لهم. وأن مسألة محاسبتهم هي من قبيل تحصيل الحاصل. والسؤال الوحيد المتبقي هو متى.

وتشيد الولايات المتحدة بعمل المحكمة وجهودها من أجل العمل بأقصى قدر ممكن من الكفاءة والفعالية.

إن المجتمع الدولي، بعد أن أنشأ دائرة محاكمة جديدة، لا يمكنه أن يفترض أن جميع احتياجات المحكمة الدولية قد لبيت. إذ أن كم العمل المتزايد للمحكمة سيزيد كثيرا من الطلب على موارد إضافية تتجاوز الموارد التي تتيحها ميزانية المحكمة. ونحن نحث جميع الدول بقوة أن تقدم تبرعات للصندوق الاستئماني المنشأ للمحكمة. إذ أن هذه المحكمة قد أنشئت لأننا جميعا نؤمن بمبدأ مسؤولية الفرد عن أفعاله. ويتعين علينا الآن أن نساعد المحكمة على إكمال مهمتها.

في الشهر الماضي اتخذ مجلس الأمن خطوة هامة في خدمة العدالة بتوسيع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. واليوم نخطو خطوة أخرى. وتأمل حكومتي أن يواصل المجلس، بنفس الروح، العمل على نحو بناء بشأن المسألة الهامة المتصلة بإنشاء محكمة لمحاكمة الأشخاص الذين كانوا من بين كبار زعماء الخمير الحمر الكمبوديين في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بداية أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة في بداية هذه المناقشة باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه.

إن مجلس الأمن، بموجب قراره ٨٢٧ (١٩٩٣)، أناط بمحكمة يوغوسلافيا السابقة مهمة تاريخية هي مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

وخلال فترة الأربع سنوات والنصف منذ إنشائها أرست المحكمة مصداقية جديرة بالإعجاب بوصفها محكمة مستقلة. وعلاوة على ذلك أثبتت أنها مؤسسة قضائية دولية هامة وأن أداءها السليم حيوي لتنفيذ اتفاقات دايتون للسلام. إن أي عرقلة لمهام المحكمة الواردة في نظامها الأساسي من شأنها أن تؤثر تأثيرا سلبيا على مساعي مجلس الأمن والمجتمع الدولي لبناء

أسس قوية للسلام الدائم في البوسنة والهرسك وللأمن في المنطقة. لذلك لا يسع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تفشل في مهمتها.

والمحكمة، إضافة إلى هدفها المباشر، تضطلع أيضا بدور رمزي هام ذي أهمية عالمية. فالمحكمة رمز لنهاية ثقافة الإفلات من العقاب وهي تبشر بحلول عهد من السلام في كنف العدالة وليس مجرد التهدئة. وهذا إسهام قيِّم تستطيع المحكمة أن تقدمه لتعزيز السلام الحقيقي.

وفضلا عن ذلك، تضطلع محكمة يوغوسلافيا السابقة بدور رائد، وهي بالاشتراك مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تضع اجتهادات هامة في الفقه الجنائي الدولي. ووجودها أبرز الحاجة إلى إنشاء آلية دولية دائمة لتناول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أؤكد على التزام سلوفينيا القوي بإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة مستقلة نزيهة وفعالة في المؤتمر الدبلوماسي الذي من المقرر أن يعقد في روما في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذا العام.

ونحن مقتنعون بأنه ينبغي تزويد محكمة يوغوسلافيا السابقة بكل الموارد اللازمة لإقامة العدالة بفعالية. كما أننا موقنون بأن من حق الأشخاص المتهمين المحتجزين أن تجرى لهم المحاكمة دون أي إبطاء بغير موجب، وفقا لمعايير الإجراءات القانونية الواجبة الاتباع المتفق عليها دوليا.

ويسعدنا أن نرى التقدم الملموس المحرز في تحسين إجراءات المحكمة. ونثق في قدرة المحكمة على مواصلة إدارة عملها بفعالية لضمان الاستخدام الأمثل لجميع مواردها. وأن طلب المحكمة لقضاة إضافيين، الذي قدمته لمجلس الأمن رئيسة المحكمة القاضية غابريل كيرك ماكدونالد في شهر شباط/فبراير من هذا العام، له ما يبرره، خاصة بسبب زيادة كم العمل المُلقى على المحكمة في الآونة الأخيرة.

وعلى الرغم من زيادة عدد الأشخاص المحتجزين، لا يسع وفدي إلا أن يعرب عن قلقه الشديد لكون أبرز الزعماء العسكريين والسياسيين الذين قدمت بحقهم لوائح اتهام ما زالوا طلقاء. ومن المحتم أن يقدموا للعدالة. وهذا شرط هام لتحقيق السلام الدائم في البوسنة والهرسك.

إن إنشاء دائرة محاكمة ثالثة، وهو موضوع مشروع القرار المطروح على المجلس اليوم، جاء في أوانه. وسيسمح بالاستخدام الكامل لغرف المحكمة الثلاث وفي نهاية المطاف سيسهل عمل المحكمة.

ونلاحظ مع الارتياح أن أعضاء المجلس مجمعون في الموافقة على طلب رئيسة المحكمة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لوفد السويد على دوره القيادي في إعداد مشروع القرار. ونحن من جانبنا سنبذل قصارى جهدنا من أجل تحقيق العدالة والمصالح والسلام في المنطقة. وأن تقديم الدعم الكامل للمحكمة هو إحدى وسائل تحقيق ذلك الهدف. ولذلك ستصوت سلوفينيا مؤيدة مشروع القرار وقد شاركنا في تقديمه.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل ١٥ يوما اتخذ مجلس الأمن القرار ١١٦٥ (١٩٩٨) الذي أذن بإنشاء دائرة محاكمة إضافية في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وبنفس الروح التي سادت آنذاك، تؤيد البرازيل فكرة إنشاء دائرة محاكمة إضافية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وبالتالي الإسهام في استعادة وصون السلام في تلك المنطقة دون الإقليمية.

والواقع أننا ينبغي ألا ننسى أن الأشخاص الذين وجهت إليهم المحكمة لوائح اتهام متهمون بجرائم بالغة الخطورة، وما لم تتح للمحكمة ظروف العمل الملائمة فإنها لن تتمكن من الوفاء على نحو مرض بالولاية التي أوكلها إليها مجلس الأمن.

ولكن يصح القول أيضا إن الآثار المالية المترتبة على القرار الذي نوشك على اتخاذه ليست واضحة تماما. لذلك فإن تأييد البرازيل لإنشاء دائرة محاكمة ثالثة لا ينبغي أن يفسر بأنه موافقة على أي كم من الموارد الإضافية للمحكمة. وينبغي أن ننظر في المسألة المالية في المحفل الملائم، آخذين بعين الاعتبار المطالب المحددة لمحكمة يوغوسلافيا السابقة وكذلك الحاجة إلى تحقيق المساواة في معاملة المحكمتين المخصصتين.

وقد أيدت البرازيل إنشاء المحكمتين المخصصتين كإجراء استثنائي من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء لمواجهة الظروف بالغة الخطورة التي استوجبت إنشاءهما. ومنذ ذلك الحين بذلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته جهدا كبيرا لضمان ألا تمر الفظائع التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا دون عقاب.

وقبل أسابيع من مؤتمر روما المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، نعتقد أننا ينبغي أن نركز جهودنا على إنشاء آلية مؤسسية دائمة لإقامة العدالة تكون مستقلة ونزيهة وكفؤة. ولهذا فإننا ندرك أن الأمم المتحدة، بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، لن تواجه بالحاجة إلى إنشاء محاكم مخصصة.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن مجلس الأمن، بمقتضى قراريه ٨٠٨ (١٩٩٣) و ٨٢٧ (١٩٩٣)، أناط بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مهمة محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وإن أعضاء المحكمة قاموا بهذه المهمة بطريقة تحظى بإعجابنا الكبير وتبرر دعمنا لهم.

ولقد طلبت رئيسة المحكمة في كانون الثاني/يناير الماضي زيادة عدد القضاة حتى يتسنى إنشاء دائرة محاكمة ثالثة، ويتسنى إجراء محاكمات في فترة زمنية معقولة. وأيدت فرنسا هذا الطلب حالما تم التقدم به إلى مجلس الأمن. وأصبحت هذه الزيادة ضرورية في الواقع نظرا لتزايد عدد القضايا المعروضة على المحكمة.

وعقب اتخاذ القرار ١١٦٥ (١٩٩٨) الذي زاد عدد قضاة المحكمة الدولية لرواندا، يسر وفد فرنسا أن ثمة إجماعا فيما بين أعضاء المجلس على الاستجابة للطلب الذي تقدمت به رئيسة محكمة يوغوسلافيا السابقة.

إن تصويتنا لصالح مشروع القرار سيظهر عزم المجلس على إعطاء المحكمة الموارد التي تحتاجها حتى يتسنى لها مواصلة العمل من أجل إقامة العدالة. ونحن نرحب بالجهود المبذولة لتعزيز عملها وإجراءاتها. وإننا على يقين بأنها ستواصل أعمالها.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يعلق وفد بلادي أهمية كبرى على المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي نعتقد أن أنشطتها تسهم في الجهود العامة المبذولة من أجل استعادة السلام في المنطقة. ونظرا للحاجة إلى تعزيز فعالية العمل الذي تقوم به المحكمة، يؤيد وفدنا طلب رئيسة المحكمة الدولية بإنشاء دائرة محاكمة ثالثة. ونحن على يقين بأن هذا الأمر سيسرع أنشطة المحكمة في الوفاء بالمهام الموكولة إليها.

ونفهم أن الإشارة في مشروع القرار إلى الفصل السابع من الميثاق هي تقنية بحتة ولن تشكل سابقة لقيام مجلس الأمن بالنظر في حالات مشابهة.

السيدة أونانغا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة عام ١٩٩١ استدعت أن يتصدى لها المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة. وهكذا، نص قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣، أي قبل خمس سنوات، على إنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المتهمين بأنهم مسؤولون عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وتؤكد غابون مجددا تأييدها الكامل لهذه المحكمة الخاصة.

لقد تقدم الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ التي أشار فيها إلى رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة من رئيسة المحكمة، بطلب إنشاء دائرة محاكمة ثالثة. وهذا الطلب تبرره حقيقة أن قدرات دائرتي المحاكمة الموجودتين محدودة وبلغت حد التشبع بسبب الزيادة الكبيرة جدا في عدد المتهمين والمحتجزين. والقرار بزيادة عدد دوائر المحاكمة في محكمة يوغوسلافيا السابقة سيمكن من تحسين عمل المحكمة، ولا سيما قدرتها على إجراء المحاكمات.

ويتذكر المجلس أنه قرر لأسباب مشابهة قبل أسبوعين تقريبا، وعن طريق القرار ١١٦٥ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، إنشاء دائرة محاكمة ثالثة في المحكمة الدولية لرواندا.

ولجميع هذه الأسباب، لا يسع وفد غابون إلا أن يصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

السيد الدوسري (البحرين): يطيب لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لوفدي كل من السويد والولايات المتحدة الأمريكية على الجهود التي بذلاها في إعداد وصياغة هذا المشروع الذي يحظى بموافقة جميع أعضاء المجلس. كما نود أن ننوه بالدور الهام الذي تضطلع بـه المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وبرئيسة المحكمة السيدة غابرييل كيرك ماكدونالد.

لقد كان لقاء أعضاء المجلس برئيسة المحكمة في ١٢ شباط/فبراير الماضي مناسبة هامة للتعرف على الشواغل والظروف التي تواجهها المحكمة. ونأمل في هذا الصدد أن يكون مشروع القرار الذي نحن بصدده قد أوفى بجميع تلك الشواغل، ونرجو أن يساهم في دفع عمل المحكمة قدما لإنجاز ولايتها ومهامها في أسرع وقت ممكن. ومن جهة أخرى يحث وفد بلادي الأطراف المختلفة في إقليم يوغوسلافيا السابقة على التعاون التام مع المحكمة الدولية.

وفي هذا الصدد نود أن نعبر عن ارتياحنا الشديد للتقدم الذي حدث خلال الأشهر القليلة الماضية والذي تمثل في زيادة عدد الأشخاص الذين سلّموا أنفسهم للمحكمة طوعا أو عن طريق الهيئات والمؤسسات الدولية المختلفة.

إن اعتماد مجلس الأمن لهذا القرار اليوم يجعلنا نعلق آمالا كبيرة على جهود المحكمة والتي نتوقع أن تتحسن كثيرا خلال الأشهر القادمة. ونعتقد أن جميع المسؤولين عن جرائم الإبادة العرقية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني في يوغوسلافيا السابقة يجب أن ينالوا القصاص العادل جزاء لما أقدموا عليه.

إن وفد بلادي يؤيد هذا المشروع، وسيصوت لصالحه، ونأمل مرة أخرى أن يكون اعتماده عاملا مساعدا على زيادة فعالية عمل المحكمة الدولية.

السيد توراي (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شهدت يوغوسلافيا في عام ١٩٩١ أحد أشنع الأعمال التي ترتكب ضد القانون الإنساني الدولي والتي تصدى لها المجتمع الدولي، عن طريق مجلس الأمن، على نحو مناسب جدا بإنشائه في عام ١٩٩٣ المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بغية محاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم. وكان إنشاء المحكمة ولا يزال تدبيرا ضروريا لعملية المصالحة الوطنية واستعادة السلام في يوغوسلافيا السابقة.

أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ٢٩ متهما مدرجة اسماؤهم في لائحة الاتهام وهم ينتظرون المحاكمة. وهذه الزيادة المثيرة في عدد المتهمين جعلت المحكمة غير قادرة على إكمال محاكمة جميع المتهمين بالسرعة المطلوبة.

ونفهم أيضا أن هناك ٥٤ شخصا وجهت إليهم لوائح الاتهام، ولم يتم القبض عليهم. فإذا جرت محاكمة جميع هؤلاء الأشخاص، فسيكون من الواضح أن المحكمة لا تستطيع، في ظل الترتيبات الحالية، أن تنهي هذه المحاكمات جميعها على وجه السرعة.

ونعتقد أن المحكمة بحاجة إلى مزيد من الدعم القضائي في شكل دائرة محاكمة ثالثة. وتقرير رئيسة المحكمة يمثل حالة مقنعة جدا لإنشاء دائرة محاكمة ثالثة. ونحن نوافق على تقييمها للحالة.

وثمة مسألة هامة ينبغي النظر فيها وهي تتصل بحق المتهم في إجراء محاكمة سريعة، كما يضمن ذلك النظام الأساسي للمحكمة. وإذا لم تنشأ دائرة محاكمة ثالثة، فإن هذا الحق الأساسي سينتهك. ولهذه الأسباب نؤيد إنشاء دائرة محاكمة ثالثة.

ونلاحظ مع الارتياح النجاحات التي سجلتها المحكمة في تحسين إجراءات عملها. ومع ذلك، نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا الصدد، ولهذا نحث الأعضاء على إعادة النظر في إجراءات عملهم بغية تعزيزها على نحو أكبر.

وتلتزم حكومة غامبيا التزاما قويا جدا بحماية الحقوق الأساسية. وهكذا، فإننا سنؤيد دوما التدابير المشروعة التي تستهدف حماية حقوق الإنسان الأساسية. ومشروع القرار هذا يقع ضمن هذه الفئة. وستصوت غامبيا مؤيدة مشروع القرار.

السيد شن غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الصين ما برحت تعلّق أهمية كبيرة على

المسائل الإنسانية في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وهي تعارض دوما الإجراءات التي تنتهك القانون الإنساني الدولي. وعلى أساس هذا الاعتبار السياسي، صوتت الصين مؤيدة القرار ٨٢٧ (١٩٩٣) الخاص بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ونلاحظ أنه منذ إنشاء المحكمة، فإنها بذلت جهودا مخلصة وحققت بعض الإنجازات. وعلى وجه الخصوص، ما برحت جميع الأطراف المعنية في الآونة الأخيرة تتعاون مع المحكمة بصورة أكثر فعالية. ونحن نشجع على استمرار هذا التعاون حتى تتمكن المحكمة من إنهاء عملها في أسرع وقت ممكن، وفقا لأحكام قرار المجلس.

وإننا نقدر الجهود التي بذلتها المحكمة لتحسين كفاءتها، ونتفهم الصعوبات التي تواجهها. ويحدونا الأمل في أن القرار الذي سيتخذه مجلس الأمن اليوم سيعجل في عمل المحكمة. وفي ضوء المتطلبات والاحتياجات الراهنة للمحكمة ومتطلبات جميع الأطراف المعنية، فإن الصين ستصوت مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا.

ونود أن نعرب عن تحفظنا على اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق في مشروع القرار هذا. وعندما اعتمد مجلس الأمن القرار ٨٢٧ (١٩٩٣)، أعربنا عن تحفُّظ مماثل. وإبَّان السنوات الخمس الماضية شهدت الحالة في إقليم يوغوسلافيا السابقة تغيرات هائلة. بل إن هذا يجعل من غير المناسب اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لكينيا.

في ٣٠ نيسان/أبريل، عندما اتخذ المجلس قرارا بشأن محكمة رواندا، يماثل القرار المعروض علينا الآن للنظر فيه، أكد وفد بلدي على الهدف الأساسي للمحكمتين المخصصتين اللتين أنشأهما مجلس الأمن لتحقيق السلام والمصالحة عن طريق إقامة العدل. لكن قضية العدالة لا يمكن أن تتحقق ما لم تتوفر للمحكمتين وللأجهزة التابعة لهما الأدوات الضرورية التي تمكنهما ليس فقط من الوفاء بولايتيهما بل تمكِّنهما أيضا من أداء مهامهما بطريقة أكثر فعالية وكفاءة.

ومما له أهمية قصوى ضمان إجراء محاكمات نزيهة وسريعة، ولهذا السبب نرحب ونؤيد القرار الذي يقترح إنشاء دائرة محاكمة ثالثة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونشكر الدول الأعضاء التي ساعدت المحكمة على التغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها من خلال تمويل وبناء مرافق إضافية للمحكمة. ونأمل أن يستفاد من هذه المرافق استفادة كاملة وذلك لضمان الانتهاء من المحاكمات المعلَّقة على وجه السرعة.

ويحث مشروع القرار جميع الدول على أن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الدولية وأجهزتها لمحاكمة جميع الأشخاص الذين يشتبه بأنهم ارتكبوا جرائم شنعاء في أراضي يوغوسلافيا السابقة. وإذ يستمر بروز أدلة جديدة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المقترفة ضد السكان المدنيين في البوسنة وفي أماكن أخرى في المنطقة، فإننا نناشد الأطراف المعنية أن تتخذ الخطوات المناسبة لضمان إلقاء القبض على المتهمين بارتكاب جرائم الحرب وما زالوا طلقاء وتقديمهم إلى المحاكمة.

وفي الختام، أود أن أشكر وفد السويد مرة أخرى على تنسيقه العمل بشأن مشروع القرار الذي نفخر بتأييده.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

وسأطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/386.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٦٦ (١٩٩٨).

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.